وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

ملف رقم : ٧٢٤-١٢/٤/١ م٤ مكرر

كتاب دوري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٩

ورد بالتقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات عن نتائج فحص الحسابات الختامية لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية عن السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بعض الملاحظات والظواهر العامة التى صاحبت تنفيذ الموازنات الجارية والاستثمارية والتحولات الرأسمالية لتلك الهيئات :

أ- **الموازنات الجارية :**

- استمرار ظاهرة التجاوزات غير المرخص بها بالاستخدامات الجارية ٠
- عدم استهلاك الخسائر المرحلة من سنوات سابقة لبعض الهيئات مما تحققه من فوائض عن عملياتها الجارية مع أيلولة تلك الفوائض بالكامل للحكومة ٠
- عدم تعبير كل من الاستخدامات والإيرادات الجارية لبعض الهيئات (ومن ثم نتائج عملياتها الجارية) عن الحقيقة والواقع وذلك نتيجة :

- عدم تكوين بعض المخصصات الواجبة وعدم كفاية أو صحة المخصصات التى تم تكوينها والمحملة على تلك الاستخدامات لمقابلة إهلاكات الاصوال الثابتة والانخفاض فى قيم بعض الأصول الأخرى وكذا لمقابلة الالتزامات أو الخسائر المحتملة ٠
- الخطا فى التحميل على الاستخدامات الجارية أو الاستبعاد منها وعدم تحميلها بكافة ما يخصها ٠
- الخطأ فى التعلية على الايرادات الجارية أو الاستبعاد منها وعدم تضمنها بكافة ما يخصها وحرمانها من بعض المبالغ ٠

- وجود بعض مظاهر القصور والسلبيات التى تمثلت فى عدم سلامة بعض القرارات والتصرفات الادارية ببعض الهيئات مما أدى الى صرف مبالغ دون مبرر أو داع أو ضياع بعض الايرادات ٠

ب- الموازنات الاستثمارية

- إستمرار إجراء تعديلات بالزيادة على الربط الاصلى للموازنات الاستثمارية بنسب مرتفعة لبعض الهيئات ٠
- عدم تمثيل إستخدمات وايرادات تلك الموازنات الاستثمارية ببعض الهيئات للواقع ٠
- وجود بعض المآخذ والمخالفات التى صاحبت تنفيذ بعض مشروعات الخطة من اهمها ما يلى :-

- عدم كفاية الدراسات الاولية ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات .
- عدم مراعاة الدقة اللازمة فى اعداد تقديرات الموازنة الاستثمارية لبعض الهيئات مما أسفر عن وجود وفر فى بعض الهيئات وتجاوز فى البعض الاخر ٠
- تجاوز المنفذ الفعلى لبعض المشروعات بنسبة كبيرة عن المخطط
- اسناد بعض الاعمال لمقاولين ليس لديهم إمكانيات التنفيذ وعدم سحب العمل منهم ٠
- عدم إستفادة بعض الهيئات من بعض القروض والمنح الخارجية المتاحة لها بالموازنة وأثر ذلك على تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية ٠

ج- موازنات التحويلات الراسمالية :

- قصور الموارد الذاتية للعديد من الهيئات العامة الاقتصادية عن سداد إلتزاماتها من أقساط القروض وفوائدها أو لتمويل عجز النشاط الجارى المرحل بها ٠
- عدم جدوى بعض الاستثمارات المالية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية
-الصرف من بعض البنود بتلك الموازنة دون وجود ربط لها ٠

وكذا ورد بذات التقرير التوصيات الاتية :-

١- إجراء الدراسات الاقتصادية الجادة والموضوعية للهيئات التي تعانى من عجز مستمر ومتزايد فى نتائج إعمالها ووضع برامج إصلاح إقتصادى جادة لها تكفل تحويلها إلى تحقيق ربحية تتناسب مع حجم الأموال المستثمرة فيها ٠

٢- معالجة الخلل فى الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية والذي يرجع سببه الاساسى إلى اعتمادها لفترات زمنية طويلة على القروض وما تمثله من أعباء عجزت عنها مواردها الذاتية فى ظل قصور تلك الموارد وعجز السيولة النقدية ٠

ولعل تصحيح المسار الاقتصادي لتلك الهيئات بإجراء التصويب اللازم لهياكلها الفنية والإدارية والمالية هو الان من اهم اولويات الدولة ومحور اهتمامها ٠

٣- اصدار التشريع اللازم لتعديل قواعد توزيع الفائض الذى تحققه الهيئات الاقتصادية على أن يراعى به السماح بتكوين الاحتياطيات اللازمة لتقوية مصادر التمويل الذاتي لتلك الهيئات ودون الإخلال بحقوق الخزانة العامة .

٤- ضرورة استخدام الحاسب الالى وإدخال نظم المعلومات الحديثة مع الأخذ بأساليب التكنولوجيا والإنتاج المتقدمة وتطبيق نظم الجودة الشاملة لتحسين الإنتاجية بتلك الهيئات على النحو الذى بدأت الدولة فيه حاليا .

٥- مراعاة ان يكون العجز المقدر بموازنات بعض الهيئات الاقتصادية هو الحد الأقصى لما تسفر عنه نتائج التنفيذ الفعلية للموازنات الجارية بتلك الهيئات حيث ان أى زيادة فى هذا العجز عن المخطط له تؤدى الى عدم أمكان تحقيق الأهداف المرجوة من إصلاح المسار الاقتصادي لتلك الهيئات وزيادة التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة .

٦- التزام الهيئات الاقتصادية بالصرف فى حدود الاعتمادات المدرجة بموازناتها وعدم تجاوزها قبل الحصول مسبقا على الموافقة والترخيص اللازم لذلك وفى حدود التمويل المتاح .

٧- العمل على ترشيد النفقات وتعظيم الموارد الذاتية للهيئات الاقتصادية بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتحسين نتائج عملياتها الجارية بصفة عامة .

٨- مراعاة الدقة الواجبة لدى إعداد تقديرات الموازنات حتى تتوافق مع إمكانيات التنفيذ المتاحة مع بذل كل ما يمكن للالتزام بتلك التقديرات وخاصة فيما يتعلق بموازناتها الجارية لم تمثله نتائج نشاطها الجاري من آثار على الموازنة العامة الدولة وكذا موازنتها الاستثمارية لم تمثله المشروعات المستهدف تنفيذها بها من أهمية للاقتصاد القومي .

٩- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الأولية للمشروعات الاستثمارية ودراسة المشاكل والمعوقات التى تعترض تنفيذ المشروعات ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها وتفادى الوقوع فيها مستقبلا مما يؤدى الى سرعة تنفيذ هذة المشروعات بالشكل المخطط لها وفى حدود المواعيد المقدرة لنهوها وبالتالي سرعة الاستفادة منها والحصول على العائد المرجو من تشغيلها .

١٠- أعادة النظر فى بعض الاستثمارات المالية ببعض الهيئات وأجراء الدراسات اللازمة لتحديد الجدوى الاقتصادية لها خصوصا وان بعض تلك الاستثمارات تتعرض قيمتها السوقية لانخفاض مستمر .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأجهزة المركزية المستقلة والسادة مديرى الإدارات المالية ومديرى الحسابات ووكلائهم

مع فائق الاحترام ،،،

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

جورجى بولس حنا